

نحو سلطة قضائية مستقلة

اكتب عن السلطة القضائية مدلياً بشهادتي في هذا المجال، ولو كانت شهادتي مجروحة، وذلك خلافاً لعادة القاضي في أن يقوم بالاستماع الى الشهود.

شهادتي مجروحة لأنني أعشق القضاء، ولو أصبحت قاضياً متقاعدًا، وأعتبر ممارسته هواية محببة قبل أن تكون واجباً مقدساً، كما اني من الذين لا يقبلون أن يرشق القضاء ولو بوردة، كائناً من كان الراشق، فالقضاء عندي رمز مقدس، واني اعلن منذ اللحظة أن ما سأكتبه عن السلطة القضائية لا ينبع فقط من واقع الدستور والقوانين النافذة، بل أيضاً وقبل كل شيء من أعماق ما احسه واؤمن به، كما يمثل بعض ما أحلم به وأتطلع اليه للوصول الى سلطة قضائية مستقلة يزينها فارسات وفرسان العدالة الشجعان.

لذلك أرجو وقد قلبت الأدوار أن أكون بمستوى المشهود لها، وبمستوى من أؤدي شهادتي أمامهم من القراء الكرام.

اذكر يوم تقدمت الى مباراة الدخول الى معهد الدروس القضائية خريف عام 1972، أن اللجنة القضائية الفاحصة طرحت علينا في اطار مادة الثقافة العامة باللغة الفرنسية موضوعين لنختار أحدهما:

فكان الموضوع بشكل سؤال:

" هل القضاء وظيفة؟"

وأذكر يومذاك أنني اعرضت عن الخوض في غمار هذا الموضوع واخترت الموضوع الثاني مخافة التقصير، وانا الفتى الطري العود، المتخرج حديثاً من كلية الحقوق، والذي لم يكن يملك آنذاك المعطيات الكافية والحجج المقنعة لايفاء هذا الموضوع حقه. فكرت الايام وبقي السؤال، ولو معدلاً:

كيف نحقق استقلال السلطة القضائية؟

قبل محاولة الاجابة عن هذا السؤال الذي بات يشغل بال الزملاء القضاة، كما يشغل الرأي العام اللبناني، وهذا أمر بديهي، لا بد من القول بصراحة أن السواد الاعظم من الناس لا يملكون صورة واضحة جلية عن القضاء كمؤسسة دستورية، وعن القاضي

اللبناني في كيفية ممارسته لمهامه، وعن معاناته المتجددة كل يوم، ليس فقط أمام كل قضية جديدة تعرض عليه، او في ما يعيشه ويتعرض له من حملات التجني القاسية التي تلاحق القضاة وتصيبهم في الصميم لما تتطوي عليه من ظلم، اضافة الى محاولة تحميل هؤلاء مسؤولية كل ما يتعرض له الوطن من مشاكل وما ينخره من فساد.

ان عدم الوضوح في النظرة الى القاضي يجعلني اذكر مستعيداً ما جاء في محاضرة القاها الرئيس عبد الباسط غندور، رئيس هيئة التفنيش القضائي آنذاك، في دار نقابة المحامين في بيروت ربيع 1987: " الناس اجمالاً لا يعرفون القاضي الا من الخارج، وهم كالمترجين في المسرح يغيب عنهم ما يجري وراء الستار، وهم لا يرون من القاضي سوى ما يظهر منه وهو على منصة القضاء وما ينطق به من أحكام"، لذلك أرى من الضروري والمفيد أن احاول ادخالكم الى عالم القاضي الخاص، الى برجه العاجي اذا صح التعبير، في محاولة للتعرف اليه عن قرب، وهذه مهمة عزيزة على قلبي، اذ عندما يكتب قاض عن القاضي، مؤمناً بما يكتبه، فانما يترك بين كلماته بعضاً من ذاته، اذ يحمل تلك الكلمات شيئاً من تطلعاته ونظرته الخاصة الى هذا الموضوع الشائك والشيق في آن معاً، مع التسليم بأن القاضي ليس من أنصاف الآلهة، بل بشر ضعيف، وهو يعي ذلك، وهنا يكمن سر معاناته في ممارسته لواجباته في بيئة غالباً ما تكون غير صديقة وغير منصفة، مع التراجع المتزايد في عامل الثقة بالسلطة القضائية. وفي الواقع، ان القضاة المستقلين المؤمنين بقسمهم، وهم يشكلون الغالبية الساحقة من القضاة، يتألمون في سرهم مما يتناقله الرأي العام بحقهم، عن جهل لواقع الحال، لجهة تحميلهم مسؤولية " كل شيء"، ومما يتعرضون له في السر وفي العلن من تجريح يجافي، أحياناً كثيرة، الحقيقة التي غالباً ما يتجاهلها الناس عن قصد او غير قصد.

ولكن يبدو أن ذلك قدر يتقاسمه قضاة العالم جميعاً، وان بدرجات مختلفة، ففي محاضرة للقاضي " روسيه " في فرنسا متوجهاً الى القضاة المتدرجين يقول: " لن تحظوا على الأكثر الا باحترام الناس ، ولكن لن تتالوا أبداً محبتهم ! " :

« Vous n'attirerez au plus que le respect, et presque jamais l'amour... »

من هناؤكد على عامل الثقة المفقودة بالقضاء، وعلى ضرورة العمل على استرجاعها، خاصة من قبل القاضي، وهو المؤتمن الوحيد عليها، اذ عليه ان يسهر على عدم زعزعة الثقة بالعدالة التي يمثلها، لأنه، وهو الذي يمسك بيده زمام سلطة خطيرة،

مطالب بالحرص الشديد على ان لا يكون موضع شك او تساؤل أو ريبية، وفي هذا المجال يقول الكاتب الفرنسي بلزاك أن عدم الثقة بالقضاء هو بداية الانحلال الاجتماعي:

« Se défier de la magistrature est le commencement de dissolution sociale. »

وقد يجهل الناس ان عمل القاضي لا يقتصر على الوقت الذي يقضيه في قصر العدل، وقد يستغرق احياناً النهار بطوله، اذ ان الجانب الصعب والمهم من عمله انما يقوم به في مكتبه في البيت، فيعزل نفسه بين ملفاته وكتبه ومراجعته ساعات مضية ، توصلاً لكتابة أحكامه وقراراته التي يرتبط بها مصير الناس في حياتهم وأرزاقهم، وهذه حال الأغلبية الساحقة من القضاة.

وقبل ان انتقل الى بحث كيفية تحقيق فكرة السلطة القضائية المستقلة، استذكر قول نابوليون بوناپرت اذ قال ان لا حرية مدنية الا حيث تكون المحاكم قوية:

« Il n'ya de liberté civile que là où les tribunaux sont forts ».

والمحاكم لا تكون قوية الا بالقاضي الذي ، كما تقول الحكمة، هو الشرع الحي، وهو الذي يجسد العدالة والسلطة القضائية، فاذا كان قوياً قويت، واذا كان ضعيفاً ضعفت، علماً ان القوة لا تنبع الا من الاستقلال...

وفي عود الى مسألة تحقيق الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية الذي ينادي به الجميع، دون الاكتفاء بالتعني بما ورد بالدستور وفي بعض القوانين من مبادئ ونصوص، لا بد من تسريع العمل على اصدار قانون استقلال السلطة القضائية الموعود، وقد كثرت وتعددت مشاريع واقتراحات القوانين المتعلقة بذلك منذ سنوات عديدة، ومن بينها مشروع متكامل اعده مجلس القضاء الأعلى، وكنت من أعضائه، سنة 2010، مع أسباب موجبة مفصلة، وهو يقع في 35 مادة، وقد قام المجلس بتسليمه الى المراجع الرسمية وعلى رأسها رئيس الجمهورية.

ولكن ليس من المنطقي انتظار السلطات المختصة سنوات طوال والى اجل غير مسمى كي تصل في رحلة دراسة قانون استقلال السلطة القضائية وقراره الى خواتيم سعيدة، وهو في الواقع لا يحتاج من أجل اقراره الى كل تلك المدة الطويلة، لذلك يمكن وخلال فترة معقولة التوجه دون تردد الى اعتماد حل عملي سهل التحقيق يتمثل بالعمل على

تعديل بعض مواد قانون القضاء العدلي، بحيث يتحقق من خلال تلك التعديلات الاستقلال المنشود للسلطة القضائية، فيستقيم عملها بمنأى عن كل أنواع التدخلات والضغوطات المعروفة، فيتحرر القضاة جميعاً من آثارها السيئة. أما أبرز هذه التعديلات التي اقترحها في هذا المجال فهي باختصار:

1 - تعديل المادة الخامسة من قانون القضاء العدلي المتعلقة بآلية التشكيلات القضائية، بحيث تناط بمجلس القضاء الأعلى وخلافاً لأي نص آخر صلاحية اجراء المناقلات والالحاقات القضائية، ويكون قراره نافذاً بحد ذاته دون حاجة لأي اجراء آخر.

2 - اضافة نص لجهة عدم جواز نقل الرئيس الأول لمحكمة التمييز والنائب العام لدى محكمة التمييز من مركز كل منهما الا بناء على طلبهما الخطي.

3- اضافة نص يجعل التدخل في شؤون القضاء جريمة عقوبتها الحبس من ستة أشهر الى سنة، على أن تضاعف العقوبة اذا كان المتدخل قائماً بوظيفة عامة.

مما لا شك فيه أن ادخال التعديلات المذكورة آنفاً لا يحتاج الى كبير جهد، بل الى ارادة وتصميم ومتابعة، كما انه يسهم الى حد كبير وحاسم بتحقيق استقلال السلطة القضائية، اذ يصبح مجلس القضاء المرجعية الوحيدة للقضاة، خاصة في "موسم" التشكيلات القضائية، لأن هذا الأخير يصبح القيم الوحيد عليها، فلا ينفع بعضهم اللجوء الى مرجعيات اخرى توسلاً لمنصب أو مركز، مما يؤدي الى وضع حد كبير للفساد المرتبط بالنفوذ السياسي، هذا من جهة، أما من جهة ثانية فالتعديلات المذكورة من شأنها تحصين رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام لدى محكمة التمييز اسوة بما هو عليه الأمر بالنسبة لرئيس التفتيش القضائي، بل اسوة بالقضاة عموماً، اذ لا يمكن نقل هؤلاء الا بمبادرة مجلس القضاء الأعلى، باستثناء بعض القضاة الذين يعينون او ينقلون من مراكزهم بناء على مرسوم تتم الموافقة عليه في مجلس الوزراء، وذلك عملاً بالقوانين النافذة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على أدائهم في بعض الأحيان.

هل من الصعب ادخال التعديلات البديهية والضرورية المذكورة آنفاً؟ أجب بالقول أن العمل على تحقيقها ، ان صدقت النوايا، وبانتظار التوصل الى انجاز قانون استقلال السلطة القضائية بكل تفاصيله، لا يحتاج ، كما ذكرت أعلاه، الا لمدة وجيزة لا تتعدى بضعة اسابيع!

من البديهي القول ان انجاز قانون استقلال السلطة القضائية، ومرحلياً تعديل قانون القضاء العدلي بالوجه المبين أعلاه، من شأنه أن يضع حداً حاسماً لقاعدة عدم المحاسبة التي يبدو ان البعض تعود عليها وبات يأنس اليها، ولكن ذلك يجب أن يقترن أيضاً بايمان القاضي الراسخ باستقلاله وبدوره الحاسم في المحاسبة ومحاربة الفساد المترسخ والمتجذر في المجتمع، وهذه معركة دائمة ومستمرة دونها تعب وتضحيات وصعوبات كثيرة ، ومن أجدد من قضاتنا للعب هذا الدور المميز، لذلك من الضروري، على هذا الصعيد، أن يتسلح القاضي بالشجاعة والاقدام والايمان باستقلاله وحرريته ومناعته، وهو جدير بذلك، متجاهلاً أهواءه وميوله الخاصة، متعالياً عليها، وأعترف أن ذلك امر ليس بالسهل، كما عليه ان يحاول التخلص من حب الذات المتمثل في خوفه من عدم ارضاء الناس: فاستقلاله يكمن في حرصه المستمر على أن يكون عادلاً ولو ظهر غير عادل بالنسبة للناس، وهنا استعيد قولاً للمفكر برتران خلاصته أنه اذا أصدر القاضي حكماً ولقي الحكم تجاوباً وأصداء حسنة فهذا يعني أنه حكم جيد، ولكن اذا أصدر حكماً وهو يقصد في قرارة نفسه أن يلقي حكمه التجاوب والاستحسان، فعندئذ من المؤكد أن الحكم سيء.

قد يتساءل البعض: أليس من الصعب، ان لم يكن من المستحيل، أن تجتمع كل تلك الصفات والميزات الصعبة المنال في القاضي؟ وهل هو قادر على تحمل هذه الواجبات بكل ثقلها وخطورتها؟ جوابي على ذلك: من قال أن الحكم بين الناس أمر سهل، ومن قال ان القضاء مركب تسهل قيادته؟ وقد قيل قديماً: من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين...

حسب القاضي الشريف ان يسير في الطريق التي ارتضاها لنفسه، على صعوبتها ووعورتها، وهو بالنتيجة، كما ذكرت آنفاً، انسان كسائر البشر، على ما في الطبيعة البشرية من ضعف، وهو يعرف تماماً بأن عليه أن يتعالى على ضعفه، وهنا يكمن سر معاناته!

حسبه ،كما ذكرت، أن يحاول، وأنا، القاضي، أعرف تماماً أنه مهما حاول فلن يستطيع أن يعكس في نهاية المطاف سوى الملامح الأولية لصورة القاضي المثالي المعصوم، هذه الصورة التي طالما دغدغت أحلامنا، والتي طالما بشرنا بها الأنبياء...

مروان كركبي

رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل شرفاً

